27 September 2010
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ١٢٩ و ١٣٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته السابعة والخمسين تنقيحات للنفقات الإدارية العامة للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يقدم هذا التقرير لإعلام الجمعية العامة بأنه في حالة اعتمادها للتوصيات المقدمة إليها في تقرير المجلس، لن تترتب عليها أية آثار مالية في الميزانية العادية.



أولا - مقدمة

١ - يتضمن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن دورته السابعة والخمسين (A/65/9) جملة أمور منها تقديرات الميزانية المنقحة للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ثانيا - الآثار المترتبة بالنسبة للأمم المتحدة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٢ - قدّم كبير الموظفين التنفيذيين للصندوق/أمين المجلس إلى المجلس تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي تضمنت زيادة في النفقات الإدارية العامة للصندوق.

٣ - بيد أن المجلس قرر إبقاء الموارد العامة للصندوق في مستوى الاعتمادات الأولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك قرر المجلس أن الاحتياجات الإضافية من الموارد في إطار ميزانية الإدارة ستلي عن طريق إعادة توزيع الموارد من ميزانية الاستثمارات.

٤ - وعلى الرغم من أن التقديرات المنقحة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تتضمن تعديل الميزانية العامة للإدارة بالزيادة، فإن نصيب الأمم المتحدة في إطار ترتيبات تقاسم النفقات سيظل دون تغيير، على النحو المبين في المرفق التاسع عشر لتقرير المجلس.

٥ - ونتيجة لذلك فإن الاعتمادات الحالية في إطار الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ستظل كما هي.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦ - في حالة ما إذا أقرت الجمعية العامة المقترحات والتوصيات الصادرة عن مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة قد ترغب في الإحاطة علماً بهذا التقرير.